



الغانم يجتمع مع رئيس مجلس الشورى القطري

اجتمع رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في الرباط أمس إلى رئيس مجلس الشورى القطري أحمد بن عبدالله آل محمود. وبحث الاجتماع سبل تنسيق وتوحيد المواقف المشتركة عربيًا وإسلاميًا والقضايا والملفات التي ستطرح على جدول أعمال مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي المقرر عقده في الدوحة في أبريل المقبل. وحضر الاجتماع وكيل الشعبة البرلمانية النائب ركان النصف وعضو الشعبة علي الدقباسي وعدد من أعضاء مجلس الشيوخ القطري.



رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ورئيس مجلس الشورى القطري أحمد بن عبدالله آل محمود



الرئيس مرزوق الغانم أثناء اجتماعه والوفد المرافق مع نظيره القطري

العدساني: نرفض خصخصة «الصحة» و«التعليم» وزيادة أعباء البنزين والكهرباء على المواطنين



رياض العدساني



مشاهدة الفيديو

طالب النائب رياض العدساني سمو رئيس مجلس الوزراء والوزراء بإعداد خطة متكاملة في اللجنة الحكومية المصغرة التي أعلن عنها عقب اجتماع لجنة الميزانيات والتنسيق مع اللجنة لمعالجة كل المخالفات الواردة من الجهات الرقابية ووضع المواطن بعين الاعتبار. ورفض العدساني أي حديث عن خصخصة القطاع العام خاصة قطاعي الصحة والتعليم، لافتًا إلى أن الوضع الاقتصادي والمالي في الكويت جيد، ويجب تغيير السياسة العامة للحكومة من أجل مصلحة المواطن. وقال العدساني في تصريح صحفي في المركز الإعلامي لمجلس الأمة اليوم إن المخالفات الواردة من الرقابة المالية 24 ألف مخالفة وتم تصحيح العام الماضي 6 آلاف مخالفة، وذلك من أصل 500 ألف معاملة والامتيازات قدرت بـ 4700 بالإضافة إلى 900 مخالفة وملاحقة من قبل ديوان المحاسبة. وأشار بالجهد الذي تقوم به لجنة الميزانيات في رصد هذه المخالفات وبعض الجهات الحكومية المتعاونة، مطالبًا رئيس الوزراء بالتنسيق وفق الدستور والإشراف على الجهات الحكومية المختلفة بالتعاون مع الأجهزة الرقابية ومعالجة وتلافي المخالفات الواردة في تقاريرها. وأشار إلى أن دور عضو مجلس الأمة سواء في الاستجوابات أو لجان التحقيق وتوجيه الأسئلة جزء أصيل من مهام النائب، لافتًا إلى أن الاستجوابات لا تعطل التنمية وإنما إضعاف الرقابة تعطي الحكومة تماديًا في زيادة المخالفات. وبيّن أنه ما زالت هناك مخالفات جسيمة في الجهات الحكومية تتطلب معالجتها وأخذها بعين الاعتبار، مشددًا على ضرورة تحسين الخدمات العامة وعدم خصخصة القطاع الصحي استنادًا إلى المادة 20 من الدستور، التي تنص على تحقيق الرخاء ورفع مستوى

قيمتها مليارًا و300 مليون وهي أموال غير محصلة من الجهات الحكومية التي يفترض توريدها إلى خزنة الدولة. وأشار إلى أن الأرباح المحتجزة قيمتها 20 مليار دينار، والإيرادات النفطية لا تغطي المصاريف، والاقتصاد الكويتي يقف على أرض صلبة وممتاز، ويفترض أن يتم تسوية حساب العهد محاسبيا وقانونيا والمتجاوز يتم تحويله إلى النيابة. وأكد أن خطة التنمية ليست مجرد شعارات ووعود وهدفنا الأساسي هو بلدنا الغالي الكويت والمواطنون، لافتًا إلى أن مجلس الأمة يقر باب المشروعات مفضولا عن المشروعات حتى لا تتهم الحكومة المجلس بتعطيل عجلة الإنجاز. وبيّن أنه كان مدرجا ضمن الخطة 39 مشروعا إنشائيا إلا أن بيانات الحساب الختامي تكشف عن 14 مشروعا لم يتم الصرف عليها بالرغم من اعتمادها ضمن الميزانية. وقال إن هذا دليل على أن الحكومة هي ذاتها التي تعطل التنمية، مشيرًا إلى أن حق الشعب الكويتي أن يعرف الجهات الملتزمة بتنفيذ المشاريع والجهات غير الملتزمة ومن الجهات الأكثر عدم التزام وزارة الصحة حيث وصل عدد المخالفات إلى 8563 مخالفة مالية مسجلة من المراقبين المالدين ووزارة الكهرباء 2376 مخالفة ووزارة الدفاع 2346 ووزارة الخارجية 1307 مخالفات. وأضاف العدساني إن جامعة الكويت هي في المرتبة الأولى في الجهات المحققة، حيث وصل عدد المخالفات فيها إلى 1306 مخالفات ومعهد الكويت للأبحاث العلمية 154 مخالفة مالية. مشيرًا إلى أن هذا التقرير من إعداده من قبلي وتمت الاستعانة بالمكتب الفني للجنة الميزانيات والجهات الرقابية. وأشار العدساني إلى أن هناك حسابات ظهرت خلاف طبيعتها المحاسبية، حيث أن هناك مليار دينار في وزارة الصحة ووزارة النفط 421 مليونًا ووزارة الدفاع 345

بناء على طلب من السفارة ماري ماسدوبوي عبد الصمد يناقش مع السفارة الفرنسية معالجة النفايات الصلبة



عبدان عبدالصمد متوسلا أعضاء المكتب الفني في لجنة الميزانيات



السفيرة الفرنسية ماري ماسدوبوي وأعضاء الوفد

اجتمع رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي النائب عدنان سعيد عبدالصمد بحضور المكتب الفني للجنة مع سفيرة الجمهورية الفرنسية لدى الكويت ماري ماسدوبوي والوفد المرافق لها من الشركة الفرنسية CNIM وشركائها الرئيسيين في الكويت وذلك لمناقشة مشروع معالجة النفايات الصلبة والاستفادة منها في منطقة (كبد)، والذي سوف يتم تنفيذه بواسطة الشركة الفرنسية وشركائها المحليين عن طريق قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص PPP وما ورد عليه من ملاحظات من قبل الجهات الرقابية حول تنفيذ. تم خلال الاجتماع تبادل الآراء من خلال استعراض الوفد المرافق للسفيرة للقيادة الاقتصادية والبيئية للمشروع وأهميته للدولة، وذلك للتوصل إلى رؤية مشتركة يجتمع عليها المختصون بتنفيذ المشروع واللجنة على ضوء ملاحظات الجهات الرقابية.

المخالفات وتنفيذ توصيات لجنة الميزانيات. وتطرق إلى أزمة الأمطار فقال إنه تم صرف جزء ضئيل ومناقض للمتضررين من الأزمة، فقد تم الصرف في حدود مبالغ من 600 إلى 1000 دينار للمتضررين فقط، إلا أن الحكومة وعدت بأنه في نهاية أبريل المقبل ستكون كل الإجراءات قد اكتملت وسيتم الصرف. وقال إنه تم التنسيق مع بنك الائتمان فيما يخص السيارات أصا فيما يخص السيارات فيبحثون عن القيمة السوقية الطرق، فخص السجلات، مطالبًا بأن يتم ذلك في أسرع وقت. وبيّن أن المواطنين يعانون من زحمة الطرق وسوء البنية التحتية في طلب جزءًا من جلسة مجلس الأمة لمناقشة هذا الأمر، وأخذت في الميزانية، مشيرًا إلى أننا كلفنا ديوان المحاسبة في شهر 6 الماضي إلى شهر 10 من العام الماضي بتقديم تقرير متكامل في الملاحظات، مشيرًا إلى أنهم قاموا بمعالجة جزء وهناك جزء آخر لم يعالجوه.

وطالب العدساني بوضع القضية الإسكانية على رأس الأولويات، مطالبًا الوزير بضرورة تجهيز اللجنة التحضيرية للمشروع حتى لا يكون الوضع نفس مدينة شمال غرب الصليبخات في بيوتها المتهاكلة وجودة متدنية، مطالبًا بالجودة العالية وأن تكون لدى الحكومة القدرة التنفيذية للمشروع الإسكانية. ودعا العدساني سمو رئيس مجلس الوزراء إلى وقف المحسوبيات والأوساط في التوظيف، إذ أن المتضرر الوحيد هو المواطن الذي يسير وفق القانون والمعايير والشروط ويجب أن تكون هناك خطة للتوظيف قابلة للتطبيق. ولفت إلى أن مخراجات التعليم لا تواكب سوق العمل فضلًا عن أن هناك ضعفًا في الرقابة الداخلية لهيكل الحكومة كله، مشيرًا إلى أن هناك ترهلا وضعفًا ويفترض تقوية الرقابة الداخلية ومعالجة

ثأل مرة في الكويت

شاهد بتقنية الواقع المعزز



حمل تطبيق Zappar

هايف يسأل عن هيئة الاتصالات



محمد هايف

وجه النائب محمد هايف سؤالاً إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الجليل فيه بتزويده وإفادته عن الآتي:
1- ما دور الهيئة من بداية تأسيسها تجاه التطبيقات والمواقع والأقسام المخوطة بها هذه المهمة؟
2- كم تبلغ ميزانية الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات ورواتب القياديين فيها والمكافآت المالية والمزايا الوظيفية؟
3- كم عدد المديرين ورؤساء الأقسام الذين تم تعيينهم مع إفادتنا بالضوابط والشروط ومستورهم الوظيفي ومدى خبرتهم لكل حالة على حدة؟
4- جدول المرتبات للعاملين في الهيئة والهيكل التنظيمي لها؟
5- المناقصات والشركات التي تم التعاقد معها وإفادتنا بالعقود المتفق عليها من تاريخ إنشاء الهيئة حتى تاريخ ورود السؤال؟

تقدم النائب ماجد المطيري باقتراح برغبة لإنشاء مشروع سكني في المنطقة الجنوبية واعتماد عدد 10 آلاف وحدة سكنية في الكويتيين والمطلقات غير الكويتيين والمطلقات والأرامل. وقال في مقدمة اقتراحه: إيجاد «السكن الملائم» للمرأة الكويتية أحد حقوق المرأة في قانون الإسكان الجديد ولعدم توافق طبيعة نظام الشقق مع طبيعة الأسر الكويتية وإخفاق التجربة في منطقة صباح السالم بالإضافة إلى عدم

المويزري: الحكومة غير قادرة على حل «التوظيف» ومديون المواطنين وعاجزة عن مكافحة الفساد



شعيب المويزري



مشاهدة الفيديو

تظاهر الآلاف من أبناءنا وبناتنا للحصول على الوظيفة التي كفلها لهم الدستور، بالرغم من الهدر والعبث بأموال الدولة داخليا وخارجيا دون حساب أو رقيب أو احساس بالمسؤولية؟ ولازال هناك البعض ممن يطالب باستمرار هذه الحكومة وحالنا ما نسي إلى أسوأ وياتينا من يقول لنا الظروف الإقليمية والتي نحتم على الحكومة إرضاء الشعب لتفادي هذه الظروف الإقليمية من خلال إعطاء الشعب حقوقه الأساسية التي كفلها الدستور من سكن وتعليم ووظيفة وعلاج». وقال المويزري: «شاهدنا ما تم من منح بعض المواطنين للحصول على شهادات مديونية من التامينات، لماذا لا يتم إعطاؤهم إذا كانت إجراءات التامينات يبيع جزء من الراتب صحيحة؟ ولكنهم يعلمون بان إجراءاتهم غير قانونية، أننا تحدثت مع وزير المالية وبلغته بأنه لا يحق للتأمينات منع المواطنين من الحصول على المستندات المالية على مديوناتهم، كل وزارات الدولة من حال سبى إلى أسوأ». وأضاف المويزري «قبل فترة بسيطة استخدم رئيس الأركان

انتقد النائب شعيب المويزري الأداء الحكومي وانتشار الفساد في جل الوزارات، وعدم تعاطيها السليم مع قضايا التوظيف ومديونيات المواطنين والمتقاعدین والفساد الواقع بوزارة الدفاع وغيرها. وقال المويزري في تصريح صحفي: «الكل شاهد وقوف أبناءنا وبناتنا أمس يبحثون ويستجدون الوظيفة، والكل شعر بالآلام تجاه الكلمات التي قالها أبناءنا وبناتنا، والكل منحسر ومتالم على الوضع الذي نعيشه في ظل هذا الفساد الإداري والمالي بالدولة والتجاوزات ولكن الجهة التي لا تشعر بالآلام وإحساسها معدوم هي الحكومة». وأضاف المويزري «أبناء دولة متدولة اليوم أكثر من 300 مليون دولار، وإذا تقدموا إلى الوظائف وضعت الحكومة شروطا تعجيزية أو اختبارات حتى البروفيسور لا يستطيع الإجابة عليها». وزاد المويزري: «لو فيه رجال دولة لما حصل ما حصل يوم أمس بأبنائنا وبناتنا الذين تغربوا سنوات عن أهاليهم للدراسة في مختلف دول العالم وياتون

لكويتيات المتزوجات من غير الكويتيين والمطلقات والأرامل

المطيري يقترح مشروعاً سكنياً في المنطقة الجنوبية



ماجد المطيري

تقدم النائب ماجد المطيري باقتراح برغبة لإنشاء مشروع سكني في المنطقة الجنوبية واعتماد عدد 10 آلاف وحدة سكنية في الكويتيين والمطلقات غير الكويتيين والمطلقات والأرامل. وقال في مقدمة اقتراحه: إيجاد «السكن الملائم» للمرأة الكويتية أحد حقوق المرأة في قانون الإسكان الجديد ولعدم توافق طبيعة نظام الشقق مع طبيعة الأسر الكويتية وإخفاق التجربة في منطقة صباح السالم بالإضافة إلى عدم

تقدم النائب ماجد المطيري باقتراح برغبة لإنشاء مشروع سكني في المنطقة الجنوبية واعتماد عدد 10 آلاف وحدة سكنية في الكويتيين والمطلقات غير الكويتيين والمطلقات والأرامل. وقال في مقدمة اقتراحه: إيجاد «السكن الملائم» للمرأة الكويتية أحد حقوق المرأة في قانون الإسكان الجديد ولعدم توافق طبيعة نظام الشقق مع طبيعة الأسر الكويتية وإخفاق التجربة في منطقة صباح السالم بالإضافة إلى عدم